



الثلاثاء ١٩ يوليو ٢٠١٦

**نص بيان جمهورية مصر العربية
الشق الوزاري لدورة عام ٢٠١٦ للمنتدى السياسي رفيع المستوى
حول التنمية المستدامة
. الأمم المتحدة، نيويورك .**

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السادة رؤساء الوفود،
السيدات والسادة الحضور،

أود أن أتقدم بالشكر إلى السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تنظيم دورة المنتدى السياسي رفيع المستوى لهذا العام بوصفه الاجتماع الأول بعد اعتماد أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، واضطلاعه بالدور الهام المنوط به في المتابعة والمراجعة لتنفيذ الأجندة، وبداية لمرحلة جديدة نحو تنفيذها وأهدافها الـ١٧.

اسمحوا لي بدايةً أن أضم صوتي إلى ما جاء ببيان وفد تايلاند بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، وبيان وفد تونس بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

تأتي أهمية اجتماعنا اليوم من اكتمال منظومة العمل الخاصة بالمنتدى، بما فيها بدء المراجعات الوطنية الطوعية، والتي تشارك مصر خلالها ضمن ٢٢ دولة رائدة، وكذلك المدخلات الخاصة بالآليات المنشئة حديثاً، وعلى رأسها منتدى تمويل التنمية، ومنتدى العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ومنتدى البنية الأساسية العالمي.

السيد الرئيس،
السيدات والسادة،

دعوني أ طرح هنا وفي إيجاز رؤية جمهورية مصر العربية لأهم تلك التحديات وسبل التغلب عليها.

يظل التحدي الرئيسي المائل أمامنا اليوم هو القضاء على الفقر بشكل كامل بحلول عام ٢٠٣٠، ومن أجل ذلك يتعين علينا العمل على حشد وتعبئة كافة الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمواجهة كضمان لتحقيق التنمية المستدامة، والتعهد بألا يخلف الركب أحداً وراءه، فالتنمية حق من حقوق الإنسان يجب أن يطال الجميع، بما في ذلك المرأة والشباب، والفئات المهمشة والاكثر ضعفاً، ومنها الأطفال، وذوي الاحتياجات الخاصة، وكبار السن؛

فالسبيل إلى إخراج كل تلك الفئات من دائرة الفقر يكمن في توفير القاعدة الصلبة للتنمية، وعلى رأسها تعزيز النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل اللانقطة للجميع، بما في ذلك تطوير الصناعة والابتكار، ودعم البنية الأساسية، ومساندة جهود الدول النامية في النفاذ إلى الأسواق، وتوفير حيز السياسات الذي يحقق التنمية المستدامة، وفي سياق بيئة دولية مواتية.

السيدات والسادة الحضور،

يشهد عالمنا المعاصر تحديات اقتصادية وسياسية وأمنية تعيق جهود تحقيق التنمية المستدامة، في مقدمتها انتشار آفة الإرهاب في شتى أرجاء العالم بكافة صورته وأشكاله، مما يستوجب تضافر جهود المجتمع الدولي لتعزيز التعاون المشترك لمكافحته والأسباب المؤدية لانتشاره لما يرضه من عقبات على طريق تحقيق التنمية المستدامة والارتقاء برفاهة الشعوب.

وفي سياق آخر تستلزم التحديات المتعلقة بتغير المناخ أهمية الالتزام بتوفير التمويل اللازم لجهود التكيف المناخي في الدول النامية إلى ما بعد عام ٢٠٢٠، وكذلك دعمها في جهود التخفيف من آثار تغير المناخ، والتفرقة بين تمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ وتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الرئيس،

أن التحديات التي أشرنا إليها لن يتم التغلب عليها إلا من خلال دعم الشراكة العالمية من أجل التنمية وتدابير وسائل التنفيذ، ومن هنا ندعو المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته في حشد وتعبئة الموارد المالية لدعم الدول النامية، وإيلاء الأهمية الواجبة نحو مواجهة نزيف التدفقات المالية غير المشروعة. كما نؤمن أهمية تيسير نقل التكنولوجيا ومعالجة مسألة التفاوت في القدرات العلمية ومستويات التنمية في العلوم والمعرفة والتكنولوجيا والابتكار بين الدول المتقدمة وتلك النامية، ومن هنا نؤكد على الدور الهام الذي يقوم به القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع الأكاديمي والبحثي. كما لا يفوتنا التأكيد على أهمية الدور التنموي للأمم المتحدة وما تحظى به من ميزة نسبية في دعم الجهود الدولية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وضرورة توفير الموارد الكافية لقيامها بهذا الدور.

السيدات والسادة...

تظل قدرتنا على العمل المشترك صمام الأمان الذي يمكننا من خلاله ضمان رفاهة شعوبنا والأجيال القادمة، وتنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي تُعلق عليها الآمال، وركنها الأصيل في ألا يترك الركب أحداً وراءه.

والله الموفق..

مع جزيل الشكر...